

2019

اقتصاد دولة جنوب السودان الإمكانيات والمعوقات

الدكتور إيناس محمد رشيد

الأستاذ المساعد الدكتور جمال طه علي

Follow this and additional works at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/midad>



Part of the [Arts and Humanities Commons](#), and the [Law Commons](#)

Recommended Citation

علي, الأستاذ المساعد الدكتور جمال طه (2019) "اقتصاد دولة جنوب السودان and رشيد, الدكتور إيناس محمد", *Midad AL-Adab Refereed Quarterly Journal*: Vol. 17: Iss. 1, Article 17.
Available at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/midad/vol17/iss1/17>

This Article is brought to you for free and open access by Arab Journals Platform. It has been accepted for inclusion in Midad AL-Adab Refereed Quarterly Journal by an authorized editor. The journal is hosted on [Digital Commons](#), an Elsevier platform. For more information, please contact rakan@aarj.edu.jo, marah@aarj.edu.jo, u.murad@aarj.edu.jo.

اقتصاد دولة جنوب السودان الإمكانات والمعوقات

الأستاذ المساعد الدكتور
جمال طه علي

الدكتور
إيناس محمد رشيد

South Sudan economy Potentials and constraints

Dr. Jamal Taha Ali

Dr. Inas Mohammed Rashid



ملخص البحث

تعد جنوب السودان أحدث دولة في العالم حيث إنها أعلنت انفصالها عن دولة السودان في عام 2011م وعلى الرغم من أن هذه الدولة تمتلك موارد وامكانات اقتصادية كبيرة لا سيما النفط، إلا إنها تعاني من الفقر والمجاعة، ويرجع ذلك إلى إنها وعلى الرغم من امتلاكها لهذه الموارد وتشريع قوانين لإدارتها إلا إنه بالمقابل هنالك العديد من المعوقات التي تعوق عجلة النمو والتقدم فيها، وبعض هذه المعوقات ذات طابع اقتصادي مثل كون اقتصادها احادي الجانب معتمداً على النفط أو المديونية أو الفساد، وبعضها ذو طابع اجتماعي مثل عدم الاهتمام بالتعليم وقلة الوعي لاسيما الوعي السياسي لدى المواطنين فضلاً عن عدم الاستقرار السياسي، وكل ذلك ترك آثاره الواضحة على اقتصاد الدولة الناشئة .

Abstract

South Sudan is the newest country in the world, it was declared independence Sudan in 2011. Although this country has great resources and economic potential, especially oil, it suffers from poverty and famine, because of there are many obstacles facing economic growth and progress in this country , and some of these obstacles are economic such as the fact that its economy is depending on oil and because of debts and corruption, and some of these obstacles are social and political such as lack of care in education , As well as political instability, all of which have had a clear impact on the economy of the new state .

المقدمة

يعد الاقتصاد من المجالات التي يجب أن تولي لها أي دولة أهمية قصوى حيث أنه سيحدد مدى قدرة الدولة على الاستمرار، لاسيما وأن أغلب أسباب عدم الاستقرار السياسي في الدول تعود إلى أسباب اقتصادية، وفي نفس الوقت فإن عدم الاستقرار السياسي لا بد أن يترك أثره على عجلة النمو في الدولة، وهنا نكون أمام علاقة تأثير وتأثر بين السياسة والاقتصاد فكل منهما يؤثر بالآخر ويتأثر به.

وبما أن دولة جنوب السودان تعد الدولة الأحدث نشأة في العالم، حيث أن هذه الدولة نشأت عن انفصالها عن دولة السودان في عام 2011م، فإن عليها أن توجد قوانين خاصة بها ومؤسسات تنظم أمور الحكم والاقتصاد والإدارة بمختلف المجالات والقطاعات في الدولة.

ويمكن القول بأن دولة جنوب السودان تمتلك العديد من الامكانيات والموارد الاقتصادية التي تمكنها من تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية ونمو اقتصادي مطرد، إلا أنه وبالرغم من توافر هذه الموارد الاقتصادية ولاسيما النفط، فضلاً عن تشريعها لقوانين عديدة تساهم في إدارة واستثمار تلك الموارد، فإن ما واجهته هذه الدولة من الناحية الاقتصادية) سواء أكان الفساد المستشري في الدولة أم المديونية أم قلة الوعي السياسي وسوء النظام التعليمي فضلاً عن الصراع السياسي وغيرها)، أدى إلى أن تعاني هذه الدولة اقتصاديا حتى وصل بها الحال إلى أن تشهد مجاعة في عام 2015 م .

أهمية البحث:

ترجع أهمية البحث إلى أن دولة جنوب السودان هي الدولة الأحدث نشأة في العالم حيث إنها انفصلت عن السودان في عام 2011م ولا توجد دراسات عربية متخصصة لأوضاعها الاقتصادية.

إشكالية البحث:

تتمثل إشكالية البحث في إن الازمة الاقتصادية في دولة جنوب السودان لا ترجع إلى نقص في مواردها وإنما يرجع في وجود عدة معوقات تعوق إمكانية الاستفادة المثلى لتلك الموارد.

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية أساسية مفادها أن دولة جنوب السودان تمتلك إمكانات اقتصادية جيدة، كما انها تمتلك التشريعات اللازمة لإدارة تلك الموارد، إلا إن ذلك لم ينعكس على واقعها حيث إن هنالك العديد من المعوقات التي تعوق النمو الاقتصادي فيها. مناهج البحث:

اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي من أجل توصيف الظواهر ومن ثم تحليلها من خلال معرفة أسبابها والنتائج المترتبة عليها. هيكلية البحث:

تم تقسيم البحث إلى ثلاثة مباحث فضلاً عن المقدمة والخاتمة. حيث تناول المبحث الأول انفصال دولة جنوب السودان وذلك في مطلبين الأول : التعددية المجتمعية وسوء الادارة والثاني : الاسباب الاقتصادية، أما المبحث الثاني فقد جاء بعنوان الإمكانيات الاقتصادية لدولة جنوب السودان وإدارتها وتم تقسيمه الى مطلبين الأول : الموارد الاقتصادية في جنوب السودان والثاني إدارة الموارد الاقتصادية في جنوب السودان، أما المبحث الثالث فقد تناول معوقات النمو الاقتصادي لدولة جنوب السودان وذلك في مطلبين الأول جاء بعنوان معوقات ذات طابع اقتصادي أما المطلب الثاني فقد جاء بعنوان معوقات ذات طابع اجتماعي وسياسي .

المبحث الأول

إنفصال جنوب السودان

تعد جنوب السودان الدولة الأحدث نشأة في العالم حيث نشأت عن انفصالها من دولة السودان، إلا إن هذا الانفصال (انفصال الأرض) سبقه بمراحل تاريخية طويلة (انفصالاً نفسياً) وعدم تقبل الآخر ورفض التعايش بين المكونات داخل دولة السودان، حيث إن تغذية الاستعمار لمشاعر العداء بين أبناء البلد الواحد وسوء إدارة التعددية المجتمعية فضلاً عن عدم العدالة في التوزيع بعد الاستقلال كانت أسباباً خلقت حواجز بين الشمال المسلم والجنوب المسيحي، لذا فإننا سنعمد إلى تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين :

المطلب الأول: التعددية المجتمعية وسوء الإدارة .

المطلب الثاني: الأسباب الاقتصادية.

المطلب الأول

التعددية المجتمعية وسوء الإدارة

من الصعوبة بمكان فهم أسباب انفصال جنوب السودان عن شمالها وإعلان قيام (دولة جنوب السودان) في تموز/2011م دون الحديث عن الجذور التاريخية للصراع بين شمال السودان وجنوبه، فبعد قيام الحكم الثنائي (المصري – البريطاني) في السودان عام 1899م قامت سياسة الاستعمار الانكليزي تجاه جنوب السودان على ركيزتين⁽¹⁾:

الركيزة الأولى: إضعاف الوجود الشمالي في الجنوب بمختلف الوسائل، وكانت وسيلة الإضعاف منع العرب من الشمال من دخول الجنوب بمختلف الطرق، ثم إنهاء الوجود الشمالي في الجنوب. ومن ذلك إصدار الإدارة البريطانية قوانين المناطق المغلقة، حيث تم إغلاق المناطق الجنوبية أمام الشماليين بحجة أن وجود الشماليين في الجنوب يمكن أن يخلق الاضطرابات حيث إن للجنوبيين ذكريات أليمة مع وجود (الجلابة – تجار الرقيق) الشماليين.

الركيزة الثانية: إضعاف الثقافة العربية ومنع انتشار الإسلام في الجنوب بمختلف الطرق، من خلال إحلال اللغة الانكليزية محل اللغة العربية أو بتشجيع انتشار اللهجات المحلية ومحاولة تحويلها إلى لغات مكتوبة من خلال وضع قواعد نحوية لها.

وفي عام 1918م قررت السلطات الانكليزية عد يوم الأحد عطلة رسمية في الجنوب بدلاً من يوم الجمعة، وعدت اللغة الانكليزية هي اللغة الرسمية بدلاً من العربية⁽²⁾. ويرجع الخلاف بين الشمال والجنوب إلى فترة الاستعمار البريطاني ففي عام 1947 تم عقد مؤتمر جوبا الشهير الذي حضرته الأطراف الثلاثة "الإدارة البريطانية، الجنوبيين، الشماليين"، ونتج عنه اعتراف جميع الأعضاء عدا عضوين جنوبيين بضرورة الوحدة بين الشمال والجنوب، و وافقوا على أنه ليس في إمكان الجنوب الاستقلال بنفسه، و عدم رغبته في الانضمام إلى أوغندا⁽³⁾.

وفي عام 1954م تولى إسماعيل الأزهرى الحكم في السودان، وعندما استقر الحكم أعلن الاستقلال عن الحكم الثنائي البريطاني- المصري من داخل البرلمان، وسعى إلى الحصول على أصوات النواب الجنوبيين وموافقتهم على خطوته مقابل قبول المطالب

الجنوبية، ولهذا تم الاعياز لأعضاء البرلمان الجنوبيين بالتصويت لصالح الاستقلال في كانون الأول / 1955م على وعد من الحكومة بأنها سوف تنتظر في مسألة تطبيق النظام الفيدرالي بشكل جاد، إلا إنه بعد إعلان الأزهري الاستقلال في كانون الثاني/1956م وتشكيل حكومة التي سرعان ما تناسست وعودها للجنوبيين، خاصة فيما عرف بسودنة الوظائف، إذ لم تمنح الجنوبيين سوى ستة وظائف من مجموع (800 وظيفة) مما أدى إلى استياء واسع في أوساط الجنوبيين مما دفعهم الى تأسيس الحزب الليبرالي الجنوبي⁽⁴⁾. فضلاً عما تقدم فإن وزير داخلية الأزهري أعلن أمام البرلمان بأن " السودان بلاد عربية ومن لا يحس بأنه عربي يجب أن يتركها "⁽⁵⁾.

إن مثل هذه التصريحات للمسؤولين الشماليين أدت إلى إثارة الجنوبيين مما دفعهم إلى تأسيس عدة تنظيمات سياسية جنوبية في الداخل والخارج، وكان أهم هذه التنظيمات (الاتحاد السوداني الأفريقي القومي - سانو) وكان مقره في مدينة كمبالا الأوغندية، وقد استطاع هذا التنظيم أن يستقطب أعداداً من المدنيين الجنوبيين، واتصل ببقايا المقاتلين المتمردين وكون قوة عسكرية أطلق عليها اسم (أنانيا) والتي أصبحت الجناح العسكري للاتحاد السوداني الأفريقي (سانو) منذ عام 1962م⁽⁶⁾.

وفي 17/ تشرين الثاني /1958م استولى الجيش على السلطة في السودان بقيادة الفريق إبراهيم عبود، وقد شكل هذا الأخير حكومة انتهجت سياسات نشر اللغة العربية في جنوب البلاد لتكون هي لغة التخاطب، كما أنشأ فصولاً للتعليم الاسلامي في (جوبا - واو - مريدي)، فضلاً عن مجلس الوزراء قرر في شباط / 1960م اعتبار الجمعة يوم عطلة في جنوب البلاد بدلاً من يوم الأحد، كما انه في عام 1964م قام نظام عبود بطرد جميع الجمعيات التبشيرية من الجنوب وبرر ذلك بأنها " تخطت حدود رسالتها المقدسة ... لقد استغلت الجمعيات التبشيرية اسم الدين لبث الكراهية وبذر الخوف والعداوة في عقول الجنوبيين ضد أبناء وطنهم الشماليين "⁽⁷⁾.

ويسبب الصراع مع الجنوب وما كانت تعانيه السودان من مشكلات اقتصادية متجذرة بدأت حركة طلابية مناهضة لنظام الحكم وسرعان ما امتدت إلى النقابات العمالية والاتحادات المهنية بما أفضى إلى ثورة اكتوبر / 1964م ونتج عن هذه الثورة تكليف سر الختم برئاسة الوزراء الذي أدرك ان جنوب السودان هو أحد الأسباب التي أدت الى سقوط رئاسة إبراهيم عبود، لذلك اتصل بالقادة الجنوبيين وعقد معهم مؤتمراً للحوار الوطني، ضم إلى جانبهم دولاً أفريقية كثيرة، أبرزها مصر والجزائر ونيجيريا، ونتج عنه تبني النظام الاقليمي في الحكم، بالإضافة إلى وجود مجلس تشريعي وحاكم للجنوب، وهذا ما يعد تقدماً كبيراً، ولكنه فشل في تطبيق ما تم التوصل إليه في الحوار وفشل أيضاً في بعض المسائل التفصيلية المتعلقة بأمور تنمية الجنوب وخدمة أقاليمه المختلفة⁽⁸⁾.

إن الحكومات الديمقراطية قد أثبتت عجزها عن مواجهة قضية الجنوب، الأمر الذي أدى إلى استيلاء الجنرال محمد جعفر النميري على السلطة والذي أعلن في 9 يونيو 1969 أي بعد مرور شهر من مجيئه أن سياسة حكومته في الجنوب سوف تقوم على منح الجنوبيين " حكماً ذاتياً إقليمياً في إطار السودان الموحد نظراً لأن ثمة فوارق تاريخية

وثقافية بين الشمال والجنوب، وبالتالي فإن وحدة البلاد يجب أن تبنى في ضوء هذه الحقائق الموضوعية" (9).

وبالفعل بدأ النميري بتحقيق ذلك من خلال وساطة الرئيس الاثيوبي آنذاك هيلاسيلاسي حيث تمت اتصالات مع قوى المعارضة الجنوبية وتوصل الطرفان إلى اتفاق أديس أبابا في 27 / اذار / 1972م. والتي نصت على منح جنوب السودان حكماً ذاتياً ووقف لإطلاق النار بين الجانبين كما تم الاتفاق على ان تكون اللغة العربية هي اللغة الرسمية للسودان وان تكون اللغة الانكليزية هي لغة التعليم في الجنوب، كما تم ضم أفراد قادة التمرد الجنوبي إلى الجيش السوداني (10).

وفي 6 / نيسان / 1985م أطاحت القوات المسلحة بالنميري وتسلم السلطة المشير عبد الرحمن سوار الذهب الذي وعد بتسليم السلطة إلى حكومة مدنية بعد عام، وبالفعل أنجز وعده جاء ذلك في خطوة غير مسبوقة في المنطقة العربية والأفريقية، وبعد إجراء انتخابات عام 1985م تولى الصادق المهدي رئاسة الحكومة، ووعد بتعطيل قوانين الشريعة الإسلامية التي فرضت من قبل (11).

إلا إنه تراجع بعد ذلك عن وعده بتعطيل قوانين الشريعة الإسلامية بتأثير من حسن الترابي (الذي تجمع فيه علاقة مصاهرة)، وبالمقابل استمرت الحركة الشعبية لتحرير السودان بهجماتها على الشمال مما أدى الى اندلاع القتال من جديد وعندما هجم ثوار الحركة الشعبية لتحرير السودان محافظة النيل الأزرق خاطب الصادق المهدي العالم العربي بالقول: " إن التربة العربية تم غزوها من الجنوب " (12).

وعلى الرغم من محاولات الحزب الوطني الاتحادي (شريك حزب الأمة في الحكم) لحل الأزمة عن طريق اجراء اتصالات مع جون قرنق والتوصل الى مجموعة وسائل اجرائية وخطوات تنفيذية لعقد مؤتمر دستوري وتحقيق السلام الشامل في البلاد، والاتفاق على مجموعة مبادئ أهمها (تجميد المواد الخاصة بالحدود في الشريعة الإسلامية و إلغاء كل اتفاقيات بين السودان مع الدول الاخرى - مصر و ليبيا - والتي تؤثر على السيادة الوطنية)، إلا إن الصادق المهدي تحفظ على هذه المبادرة، فضلاً عن معارضتها من قبل الجبهة القومية الإسلامية، ومع عرض المبادرة على الجمعية التشريعية لم توافق عليها الأغلبية من الأعضاء، وهو ما أدى إلى انسحاب وزراء الحزب الاتحادي الوطني من حكومة الوفاق الوطني (13).

لقد أدى هذا الجمود السياسي إلى قيام انقلاب 30 / يونيو / 1989م والاستيلاء على السلطة من قبل الجبهة الإسلامية وتسمية النظام باسم الإنقاذ الوطني، وعلى الرغم من الوعود التي أطلقها نظام الإنقاذ لحل المشكلات إلا إنه ما لبث أن بدأ بمحاربة المعارضة وملاحقتها، كما أعلن عن عبارته الشهيرة " إن على من ينازعنا على السلطة أن يحمل السلاح ويواجهنا "، وعندها رفعت المعارضة الشمالية السلاح إلى جانب الجماعات الانفصالية الجنوبية، وعندها اتسعت ساحة القتال لتشمل جنوب وشرق وغرب السودان (14).

وهكذا فإن الإدارات السودانية الشمالية المتعاقبة على حكم السودان سواء أكانت (مدنية أم عسكرية) لم تنظر إلى مطالب الجنوبيين على انها مطالب جماعات

اجتماعية لا بد من التعامل معها بقدر من الواقعية والجدية، بل اعتبروا هذه المطالب الجماعات هي حركات تمردية لا بد من القضاء عليها، ولهذا نجد بأنهم لم يلجأوا إلى التفاوض مع القوى الجنوبية إلا عند الشعور بصعوبة الحسم العسكري للمسألة، أو عند تغير الإدارة الحاكمة بإدارة جديدة تعطي وعوداً بتحقيق السلام وتنفيذ مطالب القوى الجنوبية .

كما إن رفع الشعار الديني وتأكيد الانظمة المتعاقبة على ضرورة الحكم الاسلامي في السودان والذي وصل إلى أقصاه في ظل نظام حكومة الإنقاذ، حول الحرب من حرب جهوية إلى حرب دينية قادت في النهاية إلى انفصال الجنوب.

المطلب الثاني الأسباب الاقتصادية

في فترة الاحتلال البريطاني للسودان أعلن كرومير (ممثّل الادارة البريطانية في السودان) بأن جنوب السودان (عبارة عن مناطق شاسعة من إقليم عديم الفائدة والذي ستكون ادارته صعبة ومكلفة)⁽¹⁵⁾.

ولهذا عمد الحكام الانكليز إلى تطوير شمال السودان وترك لجنوب متخلفاً، فبنوا في الشمال المدارس والمستشفيات وعمدوا الى تعبيد الطرق والاهتمام بالزراعة وبناء ميناء بورت سودان وسكة حديد، وأصبحت سكة الحديد وميناء بورت سودان عمود الحياة الاقتصادية في شمال السودان والتي تسهل عملية تصدير القطن إلى أوروبا واستيراد السلع الأوروبية إلى الشمال، وهذه السياسة أدت إلى خلق العديد من الوظائف إلى أبناء الشمال⁽¹⁶⁾. فضلاً عن ذلك فإن الاحتلال البريطاني كان قد ميز بين أبناء الشمال وأبناء الجنوب من حيث الأجور التي كانوا يتقاضونها عن القيام بنفس العمل حتى عام 1948م⁽¹⁷⁾.

أما بعد الاستقلال فقد عانى الجنوب من التخلف الاقتصادي والاجتماعي، حيث لم تهتم الحكومات الوطنية بتنميته. وقد تركّز بعض النشاط الحضري في المدن والمراكز الكبيرة (جوبا، واو ملكال) أما المناطق البعيدة التي كانت تمثل معظم الأراضي فيسودها نظام اقتصادي بدائي. لقد أهملت الحكومات الوطنية تنمية الجنوب⁽¹⁸⁾.

وعليه فإن قيادات السودان السياسية المتتالية تجاهلت حقيقة أن البناء الوطني يجب أن يبدأ من المحل فالإقليم فالوطن كله بتركيز مشروعات التنمية جغرافياً بوسط السودان⁽¹⁹⁾.

وتشير الدراسات إلى ما عانى منه جنوب السودان من عدم اهتمام بالبنية التحتية مقارنة بالشمال، فقد توصلت إحدى الدراسات في عام 1990م إلى أن الخرطوم استحوذت على غالبية الأنشطة الاقتصادية والخدمات حيث إنها تمتلك 73% من النشاط الصناعي، 75% من قوة العمل الصناعية، 67% من الشبكة الوطنية للطاقة الكهربائية، 85% من المشاريع التجارية، 80% من الخدمات المصرفية، 85% من قروض البنك الصناعي، 71% من قروض العقارات المصرفية، 65% من تبادل العملة، 70% من المستشفيات والمراكز الصحية، 65% من الأطباء و 80% من الممرضات⁽²⁰⁾.

أما فيما يتعلق بالطرق فإنه في عام تعبيد الطرق في الجنوب لم يكن أولوية استراتيجية بالنسبة للقادة الشماليين بل انصب اهتمامهم على الطريق الذي يوصل كوستي

أما بالنسبة إلى التعليم فإن الجنوب كان يعاني من تهميش واضح، فالجنوب يعاني من كون مستوى التعليم فيه أقل بـ 45% من مناطق السودان الأخرى وإن نسبة 84% من النساء في الجنوب تعاني من الأمية⁽²⁴⁾. كما إن هنالك تفاوت واضح في نسب التعليم بين الجنوب والمركز حيث تشير الدراسات إلى أن 750 طفل من كل 1000 طفل في عمر المدرسة يجدون فرصة التعليم في المركز بينما ينخفض المتوسط إلى 125 طالباً من 1000 في الجنوب، وفي مجال التعليم العالي نجد أنه حتى عام 1990م كان التعليم العالي مركزاً بصورة واضحة في الخرطوم والجزيرة عدا جامعة جوبا⁽²⁵⁾.

مما تقدم يبدو بشكل واضح التهميش الاقتصادي للجنوب مقارنة بالشمال سواء أكان ذلك في فترة الاستعمار البريطاني ام فترة ما بعد الاستقلال، وبالتالي كانت المظلومية الاقتصادية هي احدى أسباب مطالبة الجنوب بالانفصال وتأسيس دولتهم.

وفضلاً عما تقدم يرى الجنوبيين بأن مسؤولي الشمال متورطين بالفساد حيث انه جنوا ارباحاً من تصدير النفط وهذه الأرباح تم ايداعها في مصارف متعددة خارج البلد كالبحرين وماليزيا وسنغافورة⁽²⁸⁾.

خلاف جديد حول من يمتلك النفط ؟ ولمن تدفع العوائد؟ وكيف توزع؟ وهو ما دفع إلى قيام الكثير من المظاهرات التي دفعت الحكومة السودانية في المركز باستبدال حامية بانتيو العسكرية المؤلفة من جنود جنوبيين بجنود من الشمال وذلك لحراسة المنشآت الاقتصادية البترولية⁽²⁹⁾.

وعليه يمكن القول بأن اكتشاف النفط لم يكن سبباً في الصراع الشمالي الجنوبي، حيث إن هذا الصراع يعود إلى أكثر من خمسين سنة قبل اكتشاف النفط في السودان، ولكن اكتشاف النفط ساعد على إعادة انتاج الصراع وإدامته.

مما تقدم يمكن القول بأن انفصال جنوب السودان كانت نتيجة لعوامل داخلية تتمثل في سوء الإدارة للتعددية المجتمعية من قبل الإدارات المتعاقبة فضلاً عن عدم العدالة في توزيع الثروات. لكن لم تكن هذه العوامل الداخلية هي السبب الوحيد للانفصال بل إن الدور الاقليمي والدولي دوراً في ذلك حيث إن دول الجوار كأثيوبيا وكينيا وأرتيريا واوغندا قدمت دعماً للحركة الشعبية لتحرير السودان في الجنوب، فضلاً عن دعم القوى الدولية لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية⁽³⁰⁾. إن كل ذلك أدى إلى تآزم الوضع وعدم قدرة دولة السودان على احتواء الأزمة مما انهدم الدولة السودانية وبالتالي وافقت على اجراء حوار مع جنوب السودان والتوصل إلى اتفاق ماشكوس في نيروبي بكينيا برعاية الهيئة الافريقية الحكومية للتنمية(ايقاد) في 2002/7/20م، ونص الاتفاق في مادته الأولى الفقرة الثانية على " شعب جنوب السودان له الحق في رقابة وحكم شؤون إقليمه والمشاركة بصورة عادلة في الحكومة القومية "⁽³¹⁾. أما الفقرة الثالثة من نفس المادة فنصت على " شعب جنوب السودان له الحق في تقرير المصير وذلك ضمن أمور أخرى عن طريق استفتاء لتحديد وضعهم مستقبلاً "⁽³²⁾.

أما المادة الثانية فقد نصت في فقرتها الخامسة على " عند نهاية الفترة الانتقالية التي مدتها ستة سنوات، يكون هناك استفتاء لشعب جنوب السودان تحت رقابة دولية، يتم تنظيمه بصورة مشتركة بواسطة حكومة السودان والحركة الشعبية / الجيش الشعبي لتحرير السودان لكي يؤكد وحدة السودان عن طريق التصويت لاعتماد نظام الحكم الذي تم وضعه بموجب اتفاقية السلام أو التصويت للانفصال "⁽³³⁾.

وفي 9/ كانون الثاني /2005م تم عقد اتفاقية السلام الشامل بين النظام السوداني والحركة الشعبية لتحرير السودان سميت باتفاقية نيفاشا والتزمت بالاطر الذي تم وضعه في اتفاق ماشكوس، وبالفعل تم إجراء الاستفتاء في جنوب السودان في وقته المحدد في المدة من 9 إلى 15/ كانون الثاني / 2010م واختار أكثر من 98% من الجنوب سودانيين الانفصال عن السودان⁽³⁴⁾.

المبحث الثاني

الإمكانات الاقتصادية لدولة جنوب السودان وإدارتها

تمتلك جنوب السودان امكانات اقتصادية متعددة سواء أكانت مكتشفة أم غير مكتشفة، ولعل أهم هذه الامكانات هي النفط حيث لعب دوراً كبيراً في الحياة الاقتصادية لجنوب السودان، إلا إن وجود الموارد الاقتصادية لا يعني أن الدولة تعد من الدول الغنية أو المتقدمة بل في بعض الأحيان تصاب هذه الدول بما يسمى(لعنة المصدر أو لعنة النفط)

بالنفط حيث ما زالت عمليات الاستكشاف عن الغاز الطبيعي في جنوب السودان محدودة(39).

وفي عام 2010م قدرت كمية الاحتياطي النفطي في جنوب السودان بـ(6 مليار برميل) وقدر الاحتياطي من الغاز الطبيعي بـ(6 تريليون قدم مكعب)(40).

ثانياً: الزراعة والانتاج الحيواني:

تمثل الزراعة العمود الفقري لاقتصاد جنوب السودان حيث إنها تشكل 36% من الناتج المحلي غير النفطي في عام 2010م، حيث إن حوالي 80% من السكان فيشتغلون في الزراعة وتربية الماشية في المناطق الريفية، إلا إن ما يميز الانتاج الزراعي في جنوب السودان انه يركز على الزراعة المعاشية بدلاً من الزراعة التصديرية، كما انه يمتاز بعدم الاستغلال الأمثل للأراضي الصالحة للزراعة(41).

حيث أن جنوب السودان تمتلك مساحات كبيرة صالحة للزراعة في شروط مناخية ملائمة، حيث ان أكثر من 70% من اراضي جنوب السودان صالحة للزراعة في فترة مناخية طويلة ومناسبة لإنتاج المحاصيل تمتد الى 180 يوماً(42). إلا ان اكتشاف النفط واستخراجه وتصديره أدى إلى تقليل الاهتمام بالزراعة حيث إن متوسط معدل النمو السنوي للقطاع الزراعي بين 2000-2008 كان فقط 3,6% وهو أقل بكثير من 10,8% معدل النمو في العقدين السابقين لهذا التاريخ، كما ان وكالة الامم المتحدة للغذاء والزراعة(فاو) نفذت مسح لسطح جنوب السودان عبر الأقمار الصناعية بينت بأن المساحة التي تم استغلالها في الزراعة تبلغ 4.5% فقط من المساحة الكلية للبلاد(43).

وفي دراسة عام 2010 خمنت أن عدد الأبقار في دولة جنوب السودان بلغ 11,8 مليون بقرة، أما الأغنام فيصل عددها الى 12,6 مليون خروف فضلاً عن امتلاكها 14 مليون من الماعز، وبالتالي فإنه إذا ما تم توزيع هذه الأعداد على العوائل الجنوب سودانية فإن كل عائلة ستكون حصتها 19 حيوان(44).

ثالثاً: المعادن:

حتى عام 1970م لم تحصل أي استكشافات جغرافية منظمة في جنوب السودان، وفي المدة بين عامي 1976م – 1981م تم عمل دراسات من قبل شركة (Hunting and Geophysics Limited وشركة MEFIT) وهذه الدراسة اقترحت بأن جنوب السودان تعد من أفضل البيئات الجغرافية التي تمتلك تنوعاً كبيراً في المعادن(45). ولعل أبرز المعادن الموجودة في جنوب السودان هي:

1- الماس:

يتوزع وجود الماس في جنوب السودان في مناطق غرب كواتوريا وغرب بحر الغزال وخصوصاً في منطقة حفرة النحاس، كما ان وجود مناجم الماس في دولتي أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو بالقرب من حدودهما مع دولة جنوب السودان يؤدي إلى الاعتقاد بوجود الماس في تلك المناطق لاسيما وان هذه الاراضي لم يتم إجراء دراسات عليها(46).

2- الذهب

تمتلك دولة جنوب السودان العديد من مناجم الذهب والتي تقع في مناطق متعددة جنوب العاصمة جوبا وخصوصاً بالقرب من كابويتا، موروبو و وانداروبا). وفي عام 2014 منحت السودان رخصتين لشركتين بريطانيتين لاستكشاف الذهب وهما: (Consolidated Mineral & Energy Resources Investment Co.) و (New Kush Exploration & Mining Ltd)، حيث أن رخصة استكشاف الذهب في (مشروع لوري للذهب) توقع أن يزود بحدود 11 مليون دولار لحكومة جنوب السودان، ان شركة (New Kush Exploration & Mining Ltd) كانت قد حصلت على رخصة استكشاف للذهب في جنوب السودان منذ عام 2006م في شرق منطقة اكواتوريا كابويتا وقامت بإجراء دراسة تتضمن أخذ صور بالأقمار الصناعية وعملية محاكاة للتنقيب إلا إن النزاع المسلح أوقف نشاطات الشركة⁽⁴⁷⁾. وقد خمنت وزارة البترول والتعدين أن عدد العاملين في مناجم الذهب يصل إلى (60000) ستون ألف مواطن، وتوصل البنك الدولي إلى تخمين مماثل لعدد العاملين في مناجم الذهب حيث توقع ان يصل هذا العدد إلى (60000) ستون ألف عامل وفي دراسة تقريبية أن كل عامل يعيل عائلة مكونة من (5-10) أفراد فإن المنفعة المباشرة والغير مباشرة من التعدين قد تشمل نصف مليون مواطن⁽⁴⁸⁾.

3- الحديد

ويتركز في الهضبة العظيم وأجزاء من بحر الغزال، البحيرات وولايات غرب ووسط اكواتوريا⁽⁴⁹⁾.

4- موارد أخرى:

بالإضافة إلى ما تقدم تمتلك دولة جنوب السودان معادن وموارد أخرى لكن لم تحدد كميات الاحتياطي منها مثل حجر البلق والتنجستن والنحاس والزنك والفضة والكروم وحجر الكلس وغيرها⁽⁵⁰⁾.

5- المياه:

مع حصول جنوب السودان على استقلالها في تموز/2011م ارتفعت دول حوض النيل إلى إحدى عشرة دولة التي يقع بها حوالي 20% من مساحة حوض النيل، وتقع ثلاث مدن رئيسية على النيل الأبيض أو أحد روافده وهي (جوبا – ملكال و واو) ويتوقع أن يكون لجنوب السودان دوراً كبيراً في حالة استقرارها سياسياً وأمنياً في مجريات الأمور في حوض النيل، وبالرغم من إن احتياجات دولة جنوب السودان من مياه النيل محدودة جداً، إلا إنها تحتاج في المستقبل إلى استثمار مياه النيل عن طريق بناء السدود التي تساهم في توليد الطاقة الكهربائية⁽⁵¹⁾.

وتتملك جنوب السودان تخمة مائية سواء أكان ذلك من المياه المتدفقة إليه من أوغندا وأثيوبيا أو من الأمطار التي تسقط عليه مباشرة لمدة تزيد على ستة أشهر في العام وتصل إلى ثمانية أشهر في أقصى الجنوب⁽⁵²⁾.

مما تقدم يمكن القول بأن جنوب السودان تمتلك العديد من الموارد الاقتصادية يمكن أن تمكنها على تحقيق نمو اقتصادي في حالة الاستغلال الأمثل لهذه الموارد، حيث إن تجارب الدول تثبت بأن وجود الموارد لا يعني تقدم الدولة كما أن غياب الموارد لا يعني تخلفها، ولكن ما يكون مهماً في هذا الشأن هو كيفية إدارة هذه الموارد بشكل يحقق منافع اقتصادية للدولة .

المطلب الثاني

إدارة الموارد الاقتصادية في جنوب السودان

عمدت دولة جنوب السودان إلى تنظيم مصادر ثروتها الطبيعية وتحديد ملكيتها وكيفية استغلالها من أجل تحقيق الاستثمار الأمثل لتلك المصادر لخدمة المجتمع والدولة المستقلة حديثاً، لذا فإن دستور دولة جنوب السودان لعام 2011م جاء الجزء الثاني عشر منه بعنوان (المسائل المالية والاقتصادية) حدد في الفصل الأول منه المبادئ الموجهة للتنمية والمشاركة العادلة في الثروة الوطنية، أما الفصل الثاني فقد خصص لملكية الأرض والمصادر الطبيعية، أما الفصل الثالث فقد خصص لتطوير قطاعي النفط والغاز، في حين تم تخصيص الفصل الرابع لمصادر العائدات .

وفيما يتعلق بملكية الأرض فإن الدول الناشئة في مرحلة ما بعد الصراع مثل دولة جنوب السودان تفتقر إلى الاستثمار فضلاً عن قلة الموارد الطبيعية لديها لعرضها على السوق العالمية. وتعتبر الاستثمارات الأجنبية في الأراضي عامل جذب مخادع، ففي المدة من 2007 إلى 2010 استحوذت الشركات الأجنبية سواء التابعة للحكومات أو الأفراد، على 2,64 مليون هكتار من الأراضي في جنوب السودان، والتي توازي تقريباً مساحة دولة مثل سلوفينيا، مما يعني أنه في يوم 9 / تموز 2011، والذي أعلن فيه قيام دولة جنوب السودان وانتهاء اتفاق السلام الشامل، كان ما يقرب من 9% من إقليم دولة الجنوب خاضع بالفعل للسيطرة الأجنبية⁽⁵³⁾.

لذا فإن دستور دولة جنوب السودان حدد ملكية الأرض في المادة (169) الفقرة (1) بالنص على " كل الأرض في جنوب السودان تعود ملكيتها إلى الشعب الجنوب سوداني واستعمالها سينظم من قبل الحكومة بموجب بنود هذا الدستور والقانون ". أما الفقرة الثانية من نفس المادة فقد نصت على " الحكومة وعلى مختلف المستويات تستطيع مصادرة الأرض للمصلحة العامة "⁽⁵⁴⁾.

وفي عام 2009 صدر قانون الأرض حيث حدد ملكية الأرض في السودان إلى ثلاثة أنواع (الأرض العامة وهي الأرض المملوكة لجميع الشعب الجنوب سوداني وتدار من قبل الحكومة كالطرق والأنهار والبحيرات، أرض خاص بالجاليات وهي الأرض التي تستغل وتدار من قبل الجاليات المستندة إلى الانتماء العرقي أو السكن حيث يمكن تسجيل أرض باسم جالية معينة، الأرض الخاصة وهي الأرض التي يمتلكها الأفراد)، وفي هذا القانون لا توجد ملكية أجنبية للأراضي الجنوب سودانية حيث إن الأجانب لا يستطيعون استملاك الأراضي في جنوب السودان، ولكن يستطيع الأجنبي تأجير الأرض للاستثمار الزراعي أو استغلال الغابات لمدة 30 سنة قابلة للتجديد 30 سنة أخرى، وقد تم وضع شرط استشارة الجاليات المتأثرة وتقديم تقييم للأثار البيئية المترتبة على هذا الاستثمار⁽⁵⁵⁾.

وهكذا فإن دولة جنوب السودان أنهت التملك الاجنبي للأراضي الجنوب سودانية، كما انها عمدت الى ايجاد حل للنزاعات بين الجماعات الاثنية والقبلية على الاراضي من خلال تحديد ملكيتها لهذه الأرض، فضلاً عن استشارتها في اي استثمار أجنبي للأراضي المستملكة لهذه الجماعة أو الجالية.

أما فيما يتعلق بالموارد المائية فإن جنوب السودان فإنه منذ عام 2004م وبدعم من الأسرة الدولية بدأت السودان عملية خلق إطار مؤسسي لإدارة مصادر المياه وبدأت بإجراء دراسات جدوى وتأهيل البناء التحتي المخرب وتحسين إدارة مصادرها المائية، حيث أصدرت عام 2007م سياستها المائية الوطنية كما تم تأسيس وزارة الري والموارد المائية عام 2008م⁽⁵⁶⁾.

وقد أكدت السياسة المائية لجنوب السودان الصادرة في كانون الأول / 2007م على⁽⁵⁷⁾:
 1- إن الوصول إلى نوعية مقبولة من المياه النقية لتأدية الحاجات الانسانية هو حق إنساني.

2- إن الحق في المياه يجب أن يعطي أولوية عظمى في تطوير مصادر المياه.
 3- المجتمعات الريفية يجب أن تساهم في تطوير وإدارة القطاع المائي.
 4- تشجيع مساهمة منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في قطاع المياه.
 ومن أجل تحقيق ما تقدم بدأت حكومة جنوب السودان تعمل على التخطيط إلى إقامة مشاريع مائية ضخمة تخدم المجتمع سواء عن طريق توفير المياه الري والشراب، ومن أهم هذه المشاريع التخطيط لبناء سد (بيدين) على بحر الجبل بمدينة جوبا وسد آخر قرب مدينة واو⁽⁵⁸⁾.

وبسبب عدم وجود إطار قانوني لإدارة المناجم وعملية التعدين فإن حكومة جنوب السودان علقت رخص التعدين في عام 2010م، وفي عام 2012م أصدرت قانون التعدين والذي مثل إطاراً قانونياً لإدارة قطاع التعدين في جنوب السودان وفق المعايير الدولية والذي يتضمن وجود قواعد لمنح الرخص قائمة على ضرورة حماية البيئة، فضلاً عن استخدام التكنولوجيا من أجل تحقيق الاستغلال الأمثل للمعادن، وقد صادق البرلمان على هذا القانون في عام 2012م⁽⁵⁹⁾.

وقد نص الفصل الأول في مادته السادسة الفقرة 1 على " المعادن المعينة كمصادر طبيعية وتخضع لترخيص التعدين داخل أراضي جمهورية جنوب السودان تدار من قبل الحكومة الوطنية نيابة عن ولمنفعة شعب جنوب السودان وتخضع لهذا القانون "⁽⁶⁰⁾.

أما المادة 7 الفقرة 2/أ من نفس الفصل فإنها نصت على من لا يحق لهم مباشرة التعدين والعمل في المناجم من الأفراد⁽⁶¹⁾:

- 1- كل شخص تحت سن 18 سنة.
- 2- من ليس مواطناً جنوب سوداني.
- 3- من لم يقيم في جنوب السودان لمدة أربعة سنوات.
- 4- من أصبح مفلساً سواء بحكم أم بالإعلان، وسواء أكان ذلك وفقاً للقانون في دولة جنوب السودان أو أي مكان آخر.

- 5- أي شخص أدين في السنوات العشر السابقة لمخالفة هذا القانون أو أي قانون ذو علاقة أو مماثل أو أي قانون مماثل خارج جنوب السودان.
- 6- أي شخص مدان بجريمة غسل الأموال أو دمار البيئة في السابق.

أما من لا يحق لها المشاركة في التعدين في جنوب السودان من الشركات فقد تم تحديدها في المادة 7 الفقرة 2/ب وهي كل من⁽⁶²⁾:

 - 1- الشركات التي لم تؤسس في جنوب السودان أو المعايير المعتمدة من قبل دولة جنوب السودان.
 - 2- في حالة التعدين الواسع النطاق، يجب أن يكون تأسيسها وفقاً لقانون الشركات.
 - 3- الشركة في حالة التصفية أو المراجعة القضائية، إلا في حالة أن تكون هذه التصفية أو المراجعة القضائية جزءاً من مخطط لإعادة إعمار أو دمج هذه الشركة.
 - 4- الشركة التي يكون من بين مديريها أو المساهمين بها أي شخص مشمول في المادة 7 الفقرة 2/أ(3-4-5-6).
 - 5- أي مدير للشركة أو أي مساهم في الشركة القابضة حصة مسيطرة في هذه الشركة مدان بارتكاب جريمة غسل الأموال وتدمير البيئة في أنشطة التعدين السابقة داخل أو خارج جنوب السودان أو أي جريمة منصوص عليها في هذا القانون ويعاقب عليها أو كان موظفاً في الوزارة المسؤولة عن هذا القانون، في الوقت الذي تقدمت الشركة بطلب لأول للحصول على ترخيص.

وقد حدد هذا القانون في المادة(116) منه أن عندما يدار النشاط التعديني من قبل الحكومة المركزية وإن عليها أن تدفع 5% من العائدات إلى الولايات والمجتمعات المحلية حيث أن نسبة ما تحصل عليه المجتمعات المحلية(الجاليات) هو 3% أما ما تحصل عليه الولاية فهو 3%⁽⁶³⁾.

مما تقدم يمكن القول بأن قانون التعدين الجنوب سوداني لعام 2012م قد حصر استغلال الثروة المعدنية في البلد بيد الحكومة التي من حقها منح الترخيص ليس للشركات فقط بل حتى للأفراد بمباشرة التعدين ضمن شروط مقبولة تضمن عدم الاحتيال أو الإضرار بالبيئة، كما إن هذا التشريع عمد إلى ضمان حقوق الولايات المنتجة ومجتمعاتها اعترافاً منه بما قد تلحقه عمليات التعدين من أضرار لتلك الولايات والمجتمعات.

وفيما يتعلق بالنفط فإن دولة جنوب السودان لديها أحكام دستورية شاملة ومحددة تصف سبل إدارة الموارد النفطية وسبل توزيع عائداتها، ويحتوي دستور جنوب السودان لعام 2011م نظاماً يصف بالتفصيل المؤسسات المختلفة الخاصة بالسياسات والإدارة والتنظيم⁽⁶⁴⁾.

حيث إن الفقرة (2/d) من المادة 172 نصت على " استخدام عوائد النفط في تطوير القطاعات الأخرى من الاقتصاد، وخصوصاً الزراعة "⁽⁶⁵⁾.

كما أن المادة الفقرة 1 من المادة 176 نصت على " دفع نسبة 2% من عائدات إنتاج النفط إلى الولايات المنتجة "⁽⁶⁶⁾.

أما الفقرة 3 من نفس المادة فقد نصت على " الحكومة الوطنية يجب أن تؤسس صندوق الأجيال وتخصص له حصة من عائدات النفط "⁽⁶⁷⁾.

مما تقدم يمكن القول بأن دولة جنوب السودان وعلى المستوى التشريعي والقانوني كانت قد وضعت قوانين لإدارة الموارد الطبيعية التي تمتلكها، إلا إنها كحال دول العالم الثالث الأخرى لديها فرق واضح بين النص القانوني والتطبيق الفعلي، لذا فإنها واجهت العديد من التحديات الاقتصادية وهذا ما سوف نتناوله في المبحث الثالث.

معوقات النمو الاقتصادي لدولة جنوب السودان

المطلب الأول: معوقات ذات طابع اقتصادي.

المطلب الأول

أولاً: اقتصاد أحادي الجانب:

إلا إن تصدير النفط كان سبباً للتوترات بين الشمال والجنوب قبل الانفصال حيث إن اتفاقية أديس أبابا بين الشمال والجنوب والتي أنهت أول حرب تقوم بين الطرفين عام 1972م جعلت إدارة موارد الدولة وأهمها النفط بيد الحكومة المركزية، إلا إن تجدد الاقتتال بين الشمال والجنوب عام 1983م كان أحد أسبابه إدارة موارد الجنوب حيث كانت حركة تحرير السودان تطالب في بيان لها عام 1983 أن يتم إنشاء مصفاة للنفط في الجنوب وأن يتم تصدير النفط الجنوبي عن طريق كينيا، إلا إن الحكومة المركزية أصرت أن تقع

مصفاة النفط في الشمال بدلاً من الجنوب في (محافظة النيل الأعلى) قرب حقول النفط كما وأصررت على أن يتم تصدير النفط الجنوبي عن طريق خط أنابيب يصدر النفط عبر الشمال وصولاً إلى ميناء بورت سودان على البحر الأحمر بدلاً من نقله جنوباً إلى ميناء مومباسا الكيني⁽⁶⁹⁾.

وبعد الانفصال استمر تصدير نفط جنوب السودان عبر السودان مما جعل تصديره مرتفعاً بمصالح دولة السودان حيث إن اتفاقية نيفاشا لعام 2004م بين الطرفين حددت تقسيم إيرادات النفط بين الشمال والجنوب حيث نصت على تخصيص – من بداية الفترة قل الانتقالية – 50% من صافي إيرادات البترول المستخرج من آبار البترول في جنوب السودان لحكومة جنوب السودان وتخصص الـ 50% المتبقية للحكومة القومية وولايات شمال السودان⁽⁷⁰⁾.

إلا أنه في كانون الثاني / 2012 اتخذت حكومة جنوب السودان قراراً بوقف تصدير النفط عبر السودان احتجاجاً على مصادرة دولة السودان (6 مليون برميل نفط) قيمتها أكثر من 800 مليون دولار، وأنكرت السودان هذا وادعت بأن النفط الذي تمت مصادرتها هو أجور تصدير عبر أنبوب النفط لم يتم تسديدها من قبل دولة جنوب السودان⁽⁷¹⁾.

ومن أجل إيجاد منفذ آخر لتصدير النفط اتجهت دولة جنوب السودان إلى إجراء مباحثات مع كل من إثيوبيا وكينيا من أجل مد أنبوب نفط يمر عبر إحدى هاتين الدولتين لتصدير النفط من خلاله، إلا إن تكلفة إنشاء مثل هذا الأنبوب كانت كبيرة جداً حيث أعلنت في بداية عام 2010 شركة (تيوتا تسانشو) أنها مهتمة ببناء أنبوب نقل النفط السوداني الممتد على مسافة 1400 كم إلى ميناء لامو في كينيا بقدرته تصديرية تبلغ (450000 ب/ي) وبتكلفة تقديرية تبلغ مليار ونصف المليار دولار، مما دعا الدكتور لاول دينغ وزير الطاقة والتعدين في 17/ تموز / 2010 إلى الاعلان عن إن إنشاء مثل هذا الأنبوب سيكون مكلفاً وغير مجدي اقتصادياً⁽⁷²⁾.

وهذا ما أدى إلى قبول دولة جنوب السودان التفاوض مع دولة السودان برعاية إثيوبيا، وتم التوصل إلى اتفاق بين الطرفين على تحديد أجور نقل النفط عبر الشمال (1 دولار) عن كل برميل، كما أن على جنوب السودان وفقاً لهذا الاتفاق أن تدفع مبلغ (3,028 مليار دولار) إلى السودان وعلى شكل دفعات من مبيعات النفط⁽⁷³⁾.

ومما تقدم يمكن القول بأن اقتصاد دولة جنوب السودان سوف يبقى رهيناً باقتصاد السودان وذلك لأنها أصبحت بعد انفصالها دولة مغلقة لا تمتلك ميناء بحري لتصدير نفطها.

ثانياً: الفساد:

تعاني دولة جنوب السودان من الفساد الذي انتشر في كافة قطاعات المجتمع وفي كل مستويات الجهاز الرسمي للدولة وتعددت أشكاله (فساداً مالياً، فساداً سياسياً، سوء استعمال السلطة، الفساد البيروقراطي، وغيرها) .

إن من أول الأسباب التي أدت إلى انتشار الفساد في دولة جنوب السودان هو أن هذه الدولة نشأت على يد النخبة العسكرية وبالتالي فإن التنافس بين القوات التي قاتلت

النظام السوداني أدى إلى قيام الرئيس سلفاكير بتحويل النظام السياسي وأجهزة الدولة عرضة لمطالبات الجماعات المتنافسة من أجل استحصال ثمرات الانفصال عن السودان، ولهذا فإن حكومة جنوب السودان ومنذ اتفاقية السلام الشامل عمدت إلى إدماج الجماعات المسلحة والمعارضين المحتملين للنظام الجديد في مؤسسات الدولة ومكافأتهم بمناصب كبيرة أو مناصب رمزية تستهلك الكثير من الموازنة المخصصة لوزارات الدولة⁽⁷⁴⁾.

وبالرغم من إعلان الرئيس سلفاكير للحرب على الفساد أثناء خطابه في افتتاح الجمعية الوطنية لجنوب السودان في 10/ نيسان / 2006 وما تلاها من إنشاء لجنة جنوب السودان لمحاربة الفساد) إلا إن الكثير من حالات الفساد الرئيسة ذهبت دون عقاب فعلى سبيل المثال اتهم وزير المالية والتخطيط الاقتصادي (آرثر اكين جول) بأنه تربح من المقاولين في صفقة شراء عربات حكومية، كما إن الرئيس السوداني (عمر البشير) كشف في خطابه بمناسبة الذكرى الثانية لتوقيع (إتفاق السلام الشامل) بأن حكومته أعطت الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان) مبلغ (60 مليون دولار) لأغراض الانتقال، ما إن ويكلكس كانت قد كشفت العديد من حالات الفساد التي لم يتم إجراء أي تحقيق بشأنها منها أن الحكومة كانت قد خصصت (30 مليون دولار) لبناء أكاديمية عسكرية، لكن فقط مليوني دولار كانت فحسب توافق حساب الصرفيات ف مما أثار شبهة فساد بحق الزعيم جون قرنق، كما ان ويكلكس بينت بأن دولة جنوب السودان كانت تخسر ملايين الدولارات من خلال (الاعفاءات الكمركية) حيث أن الوزراء الحكوميين والمسؤولين كانوا يستوردون سلع بملايين الدولارات باسم وزاراتهم لكي تشمل بالإعفاءات الكمركية بينما كانت هذه السلع تستخدم للأغراض الشخصية⁽⁷⁵⁾.

ثالثاً: الديون:

كانت دولة السودان قبل انفصال الجنوب عنها تعاني من ديون خارجية قدرها) 17,2 مليار دولار) فضلاً عن (17,9 مليار دولار) كفوائد على هذه الديون وغرامات تأخير موزعة بواقع 16% لمؤسسات دولية و 12% لبنوك تجارية عالمية و 32% لدول نادي باريس و 37% لدول خارج النادي، وشكلت ديون الموردين الأجانب 3%، وعلى العكس المتوقع من المجموعة الدولية بشأن إعفاء السودان من الديون وفقاً لتعهدات سابقة عند توقيع اتفاق السلام بين السودان وجنوب السودان، فإنها فاجأت السودان برفع سقف مطالبها، حيث اشترطت الإعفاء مقابل التوصل إلى تسوية لأزمة دارفور مما يجبر الحكومتين السودانية والجنوب سودانية على اقتسام الديون والأصول وفقاً لاتفاقهم السابق⁽⁷⁶⁾. ففي ايلول/2012م اتفقت الدولتين على ان تتعامل السودان مع الديون من خلال (THE ZERO OPTION) او ما يسمى بالخيار الصفري من خلال حث الدول والمؤسسات الدولية على إعفاء السودان من الديون خلال عامين (أي الى ايلول / 2014)، وفي حالة عدم نجاح جهودها في الإعفاء من الديون فإن الدولتين ستتقاسمان تلك الديون⁽⁷⁷⁾.

وعند انقضاء مهلة السنتين اتفق الطرفان على المرونة وتمديد فترة الخيار الصفري إلى تشرين الأول / 2016م⁽⁷⁸⁾.

ولا يتوقع أن تستطيع السودان أن تحصل على اعفاء عن جميع ديونها الخارجية لذا فإنه لابد أن يحمل المستقبل أعباء اقتصادية جديدة لدولة جنوب السودان تتمثل بحجم الديون الخارجية التي لابد أن تتحملها.

رابعاً: التجارة:

هنالك لا تناظر في التجارة البينية بين دولة جنوب السودان ودول الجوار لا سيما شركائه التجاريين الشرقيين الأكبر (كينيا و أوغندا) حيث ان شركات النقل التي تعمل في جنوب السودان هي في الغالب (كينية أو أوغندية) وبالتالي تجلب هذه الشركات بضائع من كينيا و اوغندا ولكنها ترجع الى هذه الدول فارغة مما يؤدي إلى زيادة أسعار البضائع المنقولة إلى الزبون في جنوب السودان⁽⁷⁹⁾.

ويرجع السبب في عدم التناظر في التجارة البينية إلى ان جنوب السودان تستورد كل شيء فيما عدا النفط، وسبب ذلك يعود إلى أن التصنيع في جنوب السودان شبه معدوم فقط هنالك بعض المصانع الأجنبية الرسمية الكبيرة تنتج سلعا استهلاكية رخيصة كـ(الماء المعبأ بالقناني والصودا) والذي غالباً يستخدم للاستهلاك المحلي⁽⁸⁰⁾.

أما الانتاج الزراعي فإنه لا يكاد يسد الحاجات المحلية، لا بل إن كثير من المنتجات الزراعية الرئيسية يتم استيرادها من دول الجوار لاسيما من أوغندا⁽⁸¹⁾.

خامساً: سوء التوزيع:

بالرغم من العائدات الكبيرة التي تحصل عليها جنوب السودان من تصدير النفط إلا إن هذه العائدات لم تخصص لتطوير القطاعات الاقتصادية الانتاجية كالزراعة والكهرباء، حيث إن أغلب هذه العائدات كانت تخصص على الأمن والدفاع.

فبالرجوع إلى موازنة عام 2010م نجد بأن الحكومة السودانية كانت قد خصصت (120,6) مليون دولار لقطاع التعليم، وخصصت (70,6) مليون دولار لقطاع الصحة، في حين خصصت (373) مليون دولار للدفاع⁽⁸²⁾.

أما في عام 2012م ورداً على خسارة معظم الإيرادات الحكومية من القطاع النفطي، أصدرت وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي لدولة جنوب السودان ميزانية تقشف خفضت التخصيصات في جميع القطاعات العامة حيث أن الميزانية المقدمة للبرلمان للمصادقة عليها في آذار/ 2012 فيها تخفيض للإنفاق الحكومي العام تراوح من (10%) من تخصيصات وزارة الدفاع إلى (85%) من تخصيصات اعادة البناء وتطوير السودان⁽⁸³⁾.

فكانت نسبة حصة الأمن والدفاع وصلت في موازنة 2012 إلى 28% في حين كانت حصة التعليم 7% وكذلك الصحة كانت حصتها 7 %، أما البنى التحتية فكانت حصتها 9%⁽⁸⁴⁾.

وقد ارتفعت نسبة الأمن والدفاع إلى ما يقارب ثلث الموازنة في عام 2014م حيث بلغت نسبتها 35%، أما التعليم فحصل على 5,5%، وحصلت الصحة على 4%، في حين حصلت البنى التحتية على 3,5%⁽⁸⁵⁾.

وعليه يمكن القول بأن أغلب واردات النفط كانت تصرف على مؤسسات الأمن والدفاع مع إهمال واضح للقطاعات الأخرى سواء أكانت إنتاجية أم خدمية.

المطلب الثاني

معوقات ذات طابع اجتماعي وسياسي

تمتاز دولة جنوب السودان شأنها شأن غالبية الدول بتعددية مجتمعية تعكس تنوعاً دينياً وقبلياً ولغوياً، ولا تشكل التعددية عيباً بحد ذاتها (لا بل يمكن اعتبارها ميزة في حالة استثمار التعددية بشكل سليم) وإنما العيب في استغلالها وإثارة النزاعات فيما بينها لتحقيق مكاسب شخصية وسياسية.

إن جنوب السودان تمتاز بتعددية دينية حيث يوجد فيها أغلبية مسيحية تتشكل من (37,2% من المسيحيين الكاثوليك و 36,5% ينتمون إلى كنائس أخرى)، بالإضافة إلى 19,7% من الديانات التقليدية، أما الإسلام فيشكل 6,2% في حين تشكل الديانات الأخرى 0,4% (86).

أما على الصعيد القبلي فإن جنوب السودان يتكون من العديد من القبائل والتي تنتمي إلى عدة أجناس. ولهذا نجد بأن علماء الأجناس صنفوا سكان الجنوب استناداً إلى لهجاتهم وأوصافهم الجسمية وجذورهم التاريخية إلى ثلاث مجموعات كبيرة هي (87): -

أ. النيليون :

من أبرز مجموعات جنوب السودان من الناحية العددية وتتألف من قبائل متعددة، منها قبيلة الدينكا ويقدر عددها بنحو (3) ملايين نسمة، ويعرف المركب الاثني والثقافي الذي ينتمي إليه الدينكا بمجموعة الشعوب الناطقة باللو والممتدة في إقليم شرق أفريقيا، وإلى جانب هذه القبيلة توجد قبائل أخرى هي الشلك، والنوير، والانواك، والبلاند، والبورون، والجور، واللو، والدونجا، والاتشولي، واللانجو، وتوطن هذه القبائل بأكملها داخل حدود السودان، باستثناء قبيلة الاتشولي واللانجو، فيمتد وجودها إلى الدول المجاورة مثل أوغندا.

ب. النيليون الحاميون:

يشتركون مع المجموعات النيلية في كثير من السمات السلافية واللغوية في نمط الحياة الاقتصادية. وهم مجموعتان، الأولى تتكون من قبائل الباري والمنداري، والفجيلو، والنينجا، والكوكو، واللوكونو، واللاتوكا. أما المجموعة الثانية فتضم قبائل التوباسا، والتوركانا، والديزو. وتوطن هذه القبائل في بحر الجبل الجنوبي وجنوب شرق السودان، جنوب بلاد الدينكا.

ج. القبائل السودانية:

وأبرز قبائلها، الزاندي، والمورو، والمادي وفروعها. وموطن هذه القبائل هو الجزء الغربي والجنوبي الغربي من مديرتي بحر الغزال والاستوائية، وإلى الغرب من النيل وقرب الحدود الجنوبية والجنوبية الغربية للسودان. وتنتقل هذه القبائل بين جنوب السودان وبعض الدول الأفريقية كزائير وأفريقيا الوسطى.

وقد كانت القبيلة مثاراً للنزاعات داخل المجتمع الجنوب سوداني قبل الانفصال وبعده، حيث أن قادة القبائل أو القادة العسكريين الذين ينتمون إلى هذه القبائل يسعون إلى

الحصول على المكتسبات مستعنيين بقوة قبيلتهم وبعد أن كانت الصراعات القبلية قبل الاستقلال يغلب عليها الطابع الاقتصادي من خلال الاقتتال على مناطق الرعي، فإن الاقتتال بعد الاستقلال أصبح سياسياً اقتصادياً من خلال الصراع على السلطة وما تجلبه من منافع اقتصادية⁽⁸⁸⁾.

وقد ترافق مع التنارع القبلي قلة الوعي لدى المجتمع الجنوب سوداني والنتائج عن عدم الاهتمام بالتعليم سواء عن طريق الحكومة (تخفيض نسبة التعليم من الموازنة العامة) أو من المجتمع من حيث ان التعليم لا يشكل أولوية للمواطنين.

ولذا نجد أن نسبة الالتحاق في مؤسسات التعليم في جنوب السودان متدنية جداً حيث أن هنالك أكثر من مليون طفل لم يلتحق بالمدرسة الابتدائية، ونسبة التسجيل في التعليم الثانوي أقل من 10%، كما إن نسبة الفتيات اللواتي أكملن الدراسة الابتدائية فهي أقل من 6%⁽⁸⁹⁾. وهذا يعكس قيماً ثقافية سائدة في مجتمعات العالم الثالث تنطلق من أن الأولاد أكثر حاجة للتعليم من الفتيات.

إن المعوقات الاجتماعية والثقافية لعبت دوراً مهماً في الأداء الاقتصادي لدولة جنوب السودان حيث أن الدراسات تشير إلى وجود تأثير متبادل بين التعليم والنمو الاقتصادي فعلى سبيل المثال توصلت دراسة للاقتصادي الألماني ايدنج إلى العلاقة بين الانفاق العام على التعليم والنمو الاقتصادي حيث ان البلدان التي تخصص نفقات عالية للتعليم هي بلدان متطورة اقتصادياً وإن حجم النفقات التعليمية تتناسب طردياً ارتفاعاً وانخفاضاً مع درجة التطور الاقتصادي⁽⁹⁰⁾.

كما ان التعددية القبلية انتقلت من المجال الاجتماعي إلى المجال السياسي حيث أن تأسيس الدولة كان على أساس قبلي حيث إن السلطة السياسية تم توزيعها بين القبيلتين الأكبر في جنوب السودان (الدينكا و النوير) حيث إن رئيس الدولة سلفاكير كان من قبيلة الدينكا التي تمثل نسبة (36% من مجموع السكان) في حين أن نائبه ريك مشار هو من قبائل النوير التي تمثل نسبة (16% من مجموع السكان)⁽⁹¹⁾.

إلا إنه في تموز / 2013م أقدم الرئيس سلفاكير على إقالة كامل وزارته وأقال كذلك نائب الرئيس ريك مشار، ويرجع ذلك إلى اعلان مشار رغبته بالترشح لرئاسة الحزب والدولة في انتخابات عام 2015م⁽⁹²⁾.

وفي 15/ كانون الثاني /2013 كان اعضاء من قبيلة الدينكا في الحرس الجمهوري قد اشتبكوا مع زملاء لهم من قبيلة النوير في جوبا، وبعد أيام قليلة أعلن سلفاكير بأن ريك مشار حاول تنظيم انقلاب عسكري ضده، وقد أنكر مشار هذه الاتهامات وهرب من جوبا إلى ولاية جنغلي، وانتشر القتال بين الدينكا والنوير في أيام قليلة ليشمل ولاية الوحدة والنيل الأعلى وجنغلي⁽⁹³⁾.

إن الانقسام بين القيادات أدى إلى انقسام داخل الجيش بين قبائل الدينكا والنوير وداخل الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان، مما أدى إلى انتشار العنف المسلح والاقتتال القبلي وخلال أيام من الاقتتال قتل الآلاف من الناس وتم تدمير العديد من العيادات الطبية والمستشفيات والمدارس، وأجبر مليون ونصف المليون شخص على النزوح منهم (100000) في ملاجئ الأمم المتحدة⁽⁹⁴⁾.

مما تقدم يمكن القول بأن عدم الاستقرار السياسي في أي دولة لا بد وأن يترك أثره الواضح على اقتصادها، حيث إن لعدم الاستقرار السياسي آثار واضحة على الاستثمار الأجنبي وعلى مستوى النمو الاقتصادي وعلى الأمن الاقتصادي، وهذا ما حصل بالفعل في دول جنوب السودان.

الهوامش:

- (1) صداح أحمد الحباشة، العلاقات بين دولتي السودان و جنوب السودان، مجلة دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 40، العدد1، قسم العلوم السياسية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة مؤتة، الأردن، 2013، ص16.
- (2) سداد مولود سبع، البعد العرقي والسياسي لمشكلة جنوب السودان – أببي انموذجاً، مجلة الدراسات الدولية، العدد47، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2010، ص138 .
- (3) محمود محمد قلندر، جنوب السودان : مراحل إنهيار الثقة بينه وبين الشمال 1900 – 1983، دار الفكر، دمشق، 2004، ص106 .
- (4) أسامة حمد أحمد أبو طه، الدور الأمريكي في تسوية مشكلة جنوب السودان، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، 2015، ص24 .
- 5) Girma Kebbede , Sudan : The North – South conflict in historical perspective , contributions in black studies , Volume : 15 , Issue : 3 , University of Massachusetts , USA . 1997 , P.18 .
- (6) أحمد أبو سعدة، جنوب السودان وآفاق المستقبل، منشورات وزارة الثقافة السورية، الهيئة العامة السورية للكتاب، سوريا، 2010، ص63 .
- (7) بهاء الدين مكاوي محمد قبلي، تسوية النزاعات في السودان : نيفاشا انموذجاً، مركز الراصد للدراسات، الخرطوم، نوفمبر / 2006، ص197 .
- (8) دريد الخطيب و محمد أمير الشب، انفصال جنوب السودان : الجذور والتطورات التداعيات، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد 27، حزيران / 2012، ص387 .
- (9) أحمد وهبان، الصراعات العرقية وإستقرار العالم المعاصر : دراسة في الأقليات والجماعات والحركات العرقية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ص131 .
- 10) Christopher R. Mitchell , Conflict resolution and civil war reflections on the Sudanese settlement of 1972 , Center for conflict analysis and resolution , George Mason University , USA , 1989 , P.11 .
- (11) صداح أحمد حباشة، العلاقات بين دولتي السودان وجنوب السودان، مجلة دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 40، العدد 1، الجامعة الاردنية، عمان، الأردن، 2013، ص17 .
- 12) Girma Kebbede , Sudan : The North-South conflict in historical perspective , Contribution in black studies , Vol : 15 , Issue : 3 , University of Massachusetts , United States , 1997 , P.13 .
- (13) حمدي عبد الرحمن حسن و محمد عاشور مهدي، المسلمون ومشكلات التعددية الدينية والإثنية في جنوب السودان، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية (الأنترنت) الموقع : www.hadaracenter.com
- (14) يوسف الشريف، السودان وأهل السودان : أسرار السياسة وخفايا المجتمع، دار الشروق، القاهرة، 2004، ص21- ص22 .
- 15) Eluzai Moga Yokwe , Conflict resolution in the Sudan : A case study of intolerance in contemporary African societies , African media review , Vol. 11 , issue. 3 , African council for communication education , Nairobi , Kenya , 1997 , P.91 .
- 16) OP.CIT . PP. 91-92 .

- 17) Iris Seri Hersch , From one Sudan to two Sudans : Dynamics of partition and unification in historical perspective , Telaviv Notes , Vol.7 , Issue. 13 , The M D center , 9/july/2013 , P.6 .
- (18) سلافة عبد الرحمن أحمد عثمان، الصراعات في القارة الأفريقية : دراسة حالة السودان، رسالة ماجستير مقدمة إلى قسم العلوم السياسية، كلية الدراسات العليا، جامعة الخرطوم، 2005، ص58
- (19) جمعة كنده كومي، وضعية المناطق المهمشة وأثرها على مستقبل السودان السياسي، مجلة السياسة الدولية، العدد 154، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2003، ص269 .
- 20) Galal Eldin Eltayeb , The case of Khartoum Sudan , University of Khartoum , Sudan , in Understanding slums : Case studies for the global report on human settlement 2003 , Development planning unit , University college London , United Kingdom , 2003 , PP. 5-6 .
- 21) Ruba Ranganathan and Cecilia Briceno , Sudan's infrastructure : A Continental perspective , The International Bank for Reconstruction and Development , Washington DC. , 2011 , P.10 .
- 22) Helen Chapin Metz , A country study : Sudan , Library of congress, Washington DC. , P.6 . Anjana Varma , The creation of South Sudan : Prospects and challenges , Observer research foundation , New Delhi , 2011 , P.18 .
- 23) Anjana Varma , The creation of South Sudan : Prospects and challenges , Observer research foundation , New Delhi , 2011 , P.18 .
- 24) OP CIT , P. 18 .
- (25) جمعة كنده كومي، مصدر سبق ذكره، ص269 .
- 26) Ali Abdel Gabar Ali and Ibrahim A. Elbadawi , Explaining Sudan's growth performance , African economic research consortium , Nairobi , Kenya , January / 2004 , P.6 .
- (27) أسامة حمد أحمد أبوطه، الدور الأمريكي في تسوية مشكلة جنوب السودان، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، ص15 .
- 28) Luky A. Patey , Crude days ahead ? Oil and the resource curse in Sudan , Oxford University press , 2010 , P.9 .
- (29) سداد مولود سبيع، مصدر سبق ذكره، ص143 .
- (30) حمدي عبد الرحمن حسن، سياسات التدخل الخارجي في قضية جنوب السودان، مجلة قراءات أفريقية، العدد 8، المنتدى الإسلامي، الرياض، نيسان/2011، ص42-ص44 .
- (31) ف2، م1، اتفاق ماشكوس، 2002/7/20م
- (32) ف3، م1، اتفاق ماشكوس، 2002/7/20م
- (33) ف5، م2، اتفاق ماشكوس، 2002/7/20م
- 34) Ezat Mossallanejad , Religions and the cruel return of gods , Zagros editions , Canada , 2012 , P.142 .
- 35) leben N. Moro et, al. , Security of South Sudans oil industry : Community relations , labour practices and impact on land use patterns , European coalition on oil in Sudan , Hollandse Hoogte , 2010 , P.17 .
- 36) Matthew Bliss , Oil production in South Sudan : Making it benefit for all , Cordaid , Netherlands , May/2014 , P.8 .

- (37) ياسر ابو حسن أبو، قضية النفط وأثرها في العلاقات بين دولتي السودان وجنوب السودان، بحث مقدم الى مؤتمر السودان : الواقع وآفاق المستقبل، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية والسياسية، جامعة أفريقيا العالمية، 25-26/ ايلول/2012، الخرطوم، ص440 .
- 38) Issam AW Mohamed , Oil and development in the new South Sudan nation , Alneelain university , Sudan , 2013 , P.145 .
- 39) Herick Othieno and Joseph Awange , Energy resources in Africa :Distribution , Opportunities and challenges , Springer , Switzerland , 2016 , P.218 .
- 40) Herick Othieno and Joseph Awange , Energy resources in Africa :Distribution , opportunities and challenges , Springer international publishing , Switzerland , 2016 , P. 218 .
- 41) Zondo Sakala , South Sudan : An infrastructure action plan ,Temporary relocation agency , African development bank , Tunis , 2013 , P.131 .
- 42) World bank, Agricultural potential , rural roads and farm competitiveness in South Sudan, Report No. 68399-ss , Washington DC. 23/May/2012, P.4 .
- 43) The Republic of South Sudan : Sustainable energy for all , Rapid situation assessment and gap analysis report , Ministry of electric and dams , South Sudan & UNDP , July/2013 , P.18 .
- 44) Guy Lamb et, al. , Assessing the reintegration of ex-combatants in the context of instabilty and informal economies the cases of the central african republic the democratic republic of Congo and South Sudan, Transitional demobilization and reintegration program , World bank , Washington DC. , 2012 , P. 52 .
- 45) Benaiah Yongo Buree , E conomic development of South Sudan , University press of America , United Kingdom , 2007 , P. 24 .
- 46) Ibid , p.25 .
- 47) Mowafa Taib , The Mineral industry of South Sudan , 2014 Minerals yearbook , U.S. geological survey , Virginia , November/2016 , P. 45 .
- 48) Jeroen de Zeeuw , Minings in South Sudan : Opportunities and risks for local communities , Cordaid , Netherlands , January/2016 , P.23 .
- 49) Benaiah Yongo Buree , OP. CIT. , P.25 .
- 50) James Copnall , Apoisounous thorn in our hearts : Sudan and South Sudans bitter and incomplete discover , C. Hurst & Co. publishers Ltd , London , 2014 , P. 149 .
- (51) محمد فؤاد رشوان، تسوية النزاعات حول الأنهار الأفريقية، المكتب العربي للمعارف ، القاهرة، 2015، ص189 .
- (52) أحمد السيد النجار، مياه النيل : القدر والبشر، دار الشروق، القاهرة، 2010، ص242-ص243 .
- (53) استثمار الأراضي في جنوب السودان : لعبة خطيرة في أحدث دولة في العالم، أحوال الأرض، العدد 14، حزيران / 2017، شبكة المعلومات الدولية (الأنترنـت) :
<http://landtimes.landpedia.org>.
- 54) 1 / 169 , South Sudan constitution , 2011 .

- 55) Land governance for equitable and sustainable development , Food security and land governance factsheet : South Sudan , International development studies , Utrecht University , Netherlands , P.6 .
- 56) Zondo Sakala , OP. CIT. , PP. 122-123 .
- 57) Sudan South : Doing business, investing and international assistance in South , International business publications , Washington DC. , 2016 , P.171 .
- (58) محمد فؤاد رشوان، مصدر سبق ذكره ، ص189 .
- 59) Sudan South : Doing business, investing and international assistance in South , OP CIT , P. 282 .
- 60) 6/1 , Mining Act 2012 , Act No.36 , Laws of South Sudan , Printed by Ministry of Justice , Juba , P.17 .
- 61) 7/2-a , Mining Act 2012 , Act No.36 , Laws of South Sudan , Printed by Ministry of Justice , Juba , P.18 .
- 62) 7/2-b , Mining Act 2012 , Act No.36 , Laws of South Sudan , Printed by Ministry of Justice , Juba , P.19 .
- 63) Jeroen de Zeeuw , OP. CIT. , p.28 .
- (64) سوجيت شودري وآخرون، النفط والغاز الطبيعي : أطر دستورية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2014، ص9-ص10 .
- 65) 2-d / 172 , South Sudan constitution , 2011 .
- 66) 1/ 176 , South Sudan constitution , 2011 .
- 67) 3 /176 , South Sudan constitution , 2011 .
- 68) Joh Wollwerth and Shutterstock , The Nexus of corruption and conflict in South Sudan , The Sentry , Washington DC, July / 2015 , P.5 .
- 69) Lura M. James , Fields of control :Oil and insecurity in Sudan and South Sudan , Small arms survey , Graduate institute of international and development studies , Geneva , 2015 , P.11 .
- (70) ف5، م5، إتفاقية تقاسم السلطة، نيفاشا، 7/كانون الثاني/2004 .
- 71) The Sudan – South Sudan agreements : Along way to go , United to end genocide , Washington DC. , October/2012 , P.2 .
- 72) Addis Ababa Othow Akongdit , Impact of political stability on economic development : Case of South Sudn , Author House , USA , PP.172-173 .
- 73) Alsir Sidahmed , Oil and politics in Sudan , Sudan divided continuing conflict in a contested state , Gunnar M. Sorbr & Abdel Ghaffar M. Ahmed(edt.) , Palgrave Macmillan ,New York , 2013 , P.114 .
- 74) Magali Mores , Overview of corruption and anti-corruption in South Sudan , Anti-corruption resource center , Norway , March/2013 , P.3 .
- 75) Abraham Awolich , South Sudans fight against corruption : Are we winning ? Weekly review , The SUDD institute , Juba , 3/ July / 2013 , PP.1-2 .
- (76) محمد صالح عمر أبو مطاري، مستقبل السودان في ظل إتفاق السلام الشامل، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، 2015، ص169 .
- 77) Addis Ababa Othow Akongdit , , OP. CIT. , P.213 .

- 78) Sudan : 2014 article IV consultation and second review under staff-monitored program – staf report , press releases and statement by the executive director for Sudan , International Monetary Fund , Country report No. 14/364 , December/2014 , P.78 .
- 79) Rupa Ranganathan and Cecilia M. Briceño-Garmendia , South Sudans infrastructure : A continental perspective , The international bank for reconstruction and development , The world bank , Washington DC. , 2011 , P. 12 .
- 80) Shannon Ding et, al. , South Sudan : The Birth of an economy , Innovations , Vol. 7 , No.1 , MIT press , London , 2012, p. 86 .
- 81) Yutaka Yoshino et al. , Enhancing the recent growth of cross-border trade between South Sudan and Uganda , Africa trade policy notes , No. 21 , World bank group , Washington , June/2011 , P.3 .
- 82) Ted Dagne , The republic of South Sudan : Opportunities and challenges for Africa's newest country , CRC report for congress , No. 7-5700 , Congressional research service , Washington DC. , 1/July/ 2011 , P.2 .
- 83) John Mukum and Jessica Eline Smith , The anti-corruption agenda : Using public financial management to build credible institution , in , South Sudan one year after independence : Opportunities and obstacles for Africas newest country , Africa growth initiative , The Brookings institution , Washington DC. , June/2012 P.19 .
- 84) Olympio Attipoe , et, al, An analysis of government budgets in South Sudan from a human development perspective , Discussion paper 08/2014 , UNDP , South Sudan , 2014 , PP.7-8.
- 85) Ibid , P.9 .
- 86) Religious Beliefs In South Sudan , on : www.worldatlas.com .
- (87) عبد الملك عودة، مستقبل جنوب السودان بين وحدة الدولة أو الانفصال، مجلة السياسة الدولية، العدد 109، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، يوليو / 1992، ص7 – ص8 .
- 88) Mareike Schomerus and Tim Allen , Southern Sudan at odds with itself :Dynamics of conflict and predicaments of peace , Development studies institute , University of Sussex , United Kingdom , 2012 , PP.6-9 .
- 89) Gordon Brown , Education in South Sudan : Investing in a better future , The office of Gordon and Sarah Brown , London , 2012 , P.8 .
- (90) ياسر خالد سلامة، إقتصاديات التعليم، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2010، ص17 .
- 91) Carlos Koos and Thea Gutschke , South Sudan's newest war : When two old men divide a nation , German institution of global and area studies , Hamburg , Germany , 2014 , P.2 .
- 92) Douglas H. Johnson , Briefibg : The crisis in South Sudan , African studies review , Vol. 57 , Issue. 03 , Cambridge university press , England , P.169 .
- 93) leben N. Moro et, al. , OP. CIT. , p.199 .

- 94) Sylvanus Adetokunboh Ayeni , Rescus thyself : Change in Sub –Sahran Africa must come from within , Hamilton books , United Kingdom , 2017 , P. 61 .
- 95) Carlos Koos and Thea Gutschke , OP. CIT. , p.5 .
- (96) سعيد إسماعيل ندا، الصراع في جنوب السودان : مستقبل التسوية، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، الدوحة، ايار/2017، ص33 .
- 97) Carlos Koos and Thea Gutschke , OP. CIT. , p.5 .
- 98) Fron crisis to catastrophe : South Sudan's man-made crisis - and the world must act now to prevent catastrophe in 2015 , Oxfam GB , Oxford , United Kingdom , October/2014 , P.3 .
- 99) Jose Luengo , South Sudan : The cost of conflict , European Union institute for security studies , France , June/2016 , P.3 .
- (100) جنوب السودان : تكلفة الحرب – تقدير التكاليف الاقتصادية والمالية لاستمرار النزاع، تقرير من اعداد مؤسسة Frontier Economics بالتعاون مع مركز دراسات السلام والتنمية بجامعة جوبا ومركز حل النزاع في اوغندا، كانون الثاني / 2015، ص5 .
- 101) Daniel Large , China and South Sudan civil war : 2013-2015 , African studies quarterly , Vol.15 , Issue. 3-4 , University of Florida , United States , December/2016 , P.40 .